آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تونس - تقرير نهاية المدة 2016-2018

أمير الصفاقسي، باحث مستقل

المحتويات

نظرة عامة: تونس 2

التشاور مع المجتمع المدني أثناء التنفيذ 5

بشأن التقييم 6

تنفيذ التعهد 7

1. الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية "EITI" 10

2. تحديث الإطار التنظيمي لضمان حق النفاذ إلى المعلومة 13

3. استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني 15

4.تحسين الشفافية والانفتاح الحكومي المحلي 17

5.تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة" 19

6. تعزيز الشفافية في البيئة وقطاع التنمية المستدامة 21

7. تعزيز الشفافية في قطاع النقل 23

8. تعزيز الشفافية المالية والضريبية 25

9. وضع إطار قانوني لالتماسات المواطن 27

10. تطوير منصة إلكترونية متكاملة لتقديم العرائض والإبلاغ عن الفساد (الأشخاص الإلكترونيون) 29

11. تطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار بشأن السياسات العامة 31

12. اعتماد مرجعية حوكمة الشركات على المستوى القطاعي 33

13. تطوير تطبيقات الهاتف المحمول التي يمكن تنزيلها على الهاتف المحمول لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والنهج التشاركي 35

14. تعزيز الوصول إلى الأرشيف 37

15. تطوير آلية إلكترونية لضمان شفافية توظيف الموظفين العموميين 39

ملاحظة منهجية 41

نظرة عامة: تونس

تقرير نهاية آلية الإبلاغ المستقلة IRM 2016-2018

واجهت خطة العمل التونسية الثانية تحديات في التنفيذ بسبب قيود الموارد والتنسيق غير الواضح بين القطاعات الحكومية في بعض الحالات. كان إنشاء هيئة النفاذ إلى المعلومة (AAI) علامة فارقة وخطوة رئيسية في تحسين الممارسات الحكومية لضمان حق النفاذ إلى المعلومة .

شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) هي مبادرة دولية تطوعية تهدف إلى ضمان التزامات الحكومات تجاه مواطنيها لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التقنيات الجديدة لتعزيز الحوكمة. تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM) بمراجعة أنشطة كل دولة مشاركة في OGP. يلخص هذا التقرير نتائج السنة الثانية للتنفيذ حتى أوت 2018 ويتضمن بعض التطورات ذات الصلة حتى أكتوبر 2018.

في وقت إعداد هذا التقرير، قادت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة التابعة لمكتب رئيس الحكومة عملية المشاورات العمومية ونسقت تنفيذ أنشطة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP). تضم لجنة أصحاب المصلحة المتعددين ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وتشرف على تطوير وتنفيذ خطة عمل OGP.

الجدول 1: في لمحة		
	منتصف المدة	نهاية المدة
عدد التعهدات	15	
مستوى الإنجاز		
تام	2	3

معتبر	1	3
محدود	8	9
لم يبدأ	4	0
عدد التعهدات وارتباطها بـ...		
قيم OGP بصورة واضحة	12	12
تحقيق تأثير تحويلي محتمل	1	1
تحقيق مستوى إنجاز تام أو معتبر	3	6
التعهدات المميزة بـ (✪)	0	0
هل فتح الحكومة؟		
بشكل كبير	1	
بشكل مبهر	0	
المضي قدما		
عدد التعهدات المنقولة إلى خطة العمل التالية	2	

تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة تنفيذ خطة العمل كانت هناك تغييرات متعددة في الحكومة. منذ تقديم خطة العمل، تم دمج وحدة الحكومة الإلكترونية ووحدة البيانات المفتوحة تحت رئاسة الحكومة. في نوفمبر 2017 تمت إعادة هيكلة الحكومة مجددا.[1]

العديد من الوزارات ، بما في ذلك الشؤون المالية والشؤون المحلية والبيئة التي كانت مسؤولة عن تنفيذ التعهدات، تم دمجها معًا أو تغيير قيادتها.[2]

تألفت لجنة أصحاب المصلحة المتعددين من ثمانية ممثلين عن الحكومة، وستة ممثلين عن المجتمع المدني وعضو واحد من القطاع الخاص، وعضو واحد من الأوساط الأكاديمية، وعضوان مراقبان من البرلمان. تمت دعوة جميع الوزارات والمؤسسات العمومية للتشاور حول تطوير خطة العمل، على الرغم من أن المحرك الرئيسي لعملية OGP كان هو مؤسسات تنفيذية والعديد من الهيئات المستقلة. أكملت الحكومة ثلاثة التزامات من خطة العمل 2016-2018، واكتمل اثنان منها خلال السنة الأولى للتنفيذ. وإجمالا، كانت ستة التزامات كاملة إلى حد كبير في نهاية المدة. ونشرت الحكومة تقرير التقييم الذاتي للاطلاع عليه من قبل العموم في سبتمبر 2018 وقدمته في الشهر التالي إلى OGP.

تم تقديم خطة العمل التونسية الثالثة في 9 نوفمبر 2018 إلى OGP، حيث نقل إليها تعهدين من خطة العمل

2016-2018: التعهد الأول هي الانضمام إلى EITI (الالتزام 1 في خطة عمل 2016-2018، والالتزام 6 في خطة العمل 2018-2020). التعهد الثاني الذي تم تنفيذه هو الالتزام 11 في خطة العمل 2016-2018. تستمر خطة العمل الثالثة في العمل على تشجيع مشاركة الشباب بموجب الالتزام 10.

[1] موقع الجزيرة الإنجليزية : " رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد يعيّن حكومة جديدة"
https://www.aljazeera.com/news/2017/09/tunisia-youssef-chahed-names-cabinet-170906173802326.html.
المرجع نفسه.

التشاور مع المجتمع المدني أثناء التنفيذ

تتبع البلدان المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) عملية للتشاور أثناء وضع وتنفيذ خطة عملها.

تجتمع اللجنة التوجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين شهريًا لمراجعة التقدم في تعهدات OGP. تم عقد هذه الاجتماعات منذ يناير 2017. تم الإعلان الرسمي عن خطة العمل في نوفمبر 2016. وعقدت اجتماعات اللجنة التوجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين بصفة شخصية وفي مقر وحدة الحكومة الإلكترونية ووحدة البيانات المفتوحة بتونس العاصمة. معظم منظمات المجتمع المدني المشاركة في اللجنة تتواجد بتونس العاصمة.

تحضر منظمات المجتمع المدني بنشاط اجتماعات اللجنة التوجيهية كما شهد على ذلك باحث آلية التقرير المستقلة IRM. خلال الاجتماعات، تطرح منظمات المجتمع المدني أسئلة على ممثلي الحكومة والمنفذين الآخرين، وتشارك النتائج من تقرير الرصد الخاص بها، وتقدم توصيات بشأن تنفيذ التعهدات.[3] يسجل تقرير المراقبة الخاص بمنظمات المجتمع المدني حضور المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني إلى اللجنة التوجيهية. كما يلخص المناقشات بشأن التعهدات. يتم إنتاج التقرير من قِبل ممثلي منظمات المجتمع المدني على أساس شهري. وفقًا لأسماء شريفي، وهي عضو نشط في اللجنة التوجيهية، فقد تم إعداد تقرير مماثل أثناء إعداد خطة العمل.[4]

وتعد اجتماعات اللجنة التوجيهية مفتوحة للمراقبين. وظلت مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات ثابتة. بيد أن مشاركة المسؤولين الحكوميين لم تكن منتظمة مقارنة بمنظمات المجتمع المدني. كما أن بعض جهات التنسيق الحكومية لم تتمكن من تفسير التأخير في تنفيذ التعهدات عندما طلبت منها منظمات المجتمع المدني ذلك.

ويتوفر الموقع الإلكتروني الخاص بمبادرة OGP التابع للحكومة منذ 3 أكتوبر 2018 على محاضر الجلسات بلغتي الإدارة[5] (العربية والفرنسية) وباللغة الإنجليزية. ولم يتم تطبيق أي قواعد تفرض على الجنس أو السن في اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين، ولكن الاجتماعات هيمن عليها حضور الإناث. هذا ولم تكن هناك أي قواعد لاستبعاد أو استبدال الغائبين.

الجدول 2: التشاور أثناء التنفيذ

المنتدى العادي لأصحاب المصلحة المتعددين	النصفية	نهاية المدة
1. هل يوجد منتدى؟	نعم	نعم
2. . هل يجتمع بانتظام؟	نعم	نعم

الجدول 3: مستوى التأثير العمومي أثناء التنفيذ

قامت آلية إعداد التقارير المستقلة IRM بتكييف "طيف المشاركة" التابع للجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2) وتطبيقها على OGP.[6] يوضح هذا الطيف المستوى المحتمل للتأثير العام على محتويات خطة العمل. انطلاقًا من روح شراكة الحكومية المفتوحة (OGP)، ينبغي أن تتطلع معظم الدول إلى صفة "متعاونة".

[3] مقابلة باحث IRM مع أسماء شريفي، عضو اللجنة التوجيهية التونسية لشراكة الحكومة المفتوحة، 14 سبتمبر 2018 و 2 فبراير 2019.
[4] المرجع نفسه.
[5] موقع OGP الرسمي للحكومة التونسية، http://www.ogptunisie.gov.tn/?cat=91
[6] طيف المشاركة العامة لـ IAP2
http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf

مستوى التأثير العمومي أثناء تنفيذ خطة العمل		النصفية	نهاية المدة
تمكين	سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار لأفراد من العموم		
تعاون	كان هناك حوار متكرر وساهم المواطنون في صياغة الأجندة	✔	✔
إشراك	كان هناك رجع صدى من الحكومة بشأن إسهامات المواطنين		
تشاور	كان بإمكان المواطنين القيام بإسهامات		
إخبار	وفرت الحكومة معلومات للمواطنين بشأن خطة العمل		
		لم يتم أي تشاور	لم يتم أي تشاور

بشأن التقييم

يمكن العثور على المؤشرات والأسلوب المستخدم في بحث آلية إعداد التقارير المستقلة في دليل إجراءات IRM.[7] أحد المقاييس المعتمدة، "التعهد المميّز بنجمة" (✪)، يستحق مزيدًا من التوضيح نظرًا لكونه يهم القراء ولكونه يفيد في تشجيع السباق إلى القمة بين البلدان المشاركة في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة (OGP). تُعتبر الالتزامات المميّزة بنجمة تعهدات نموذجية لبرنامج OGP. للحصول على نجمة يجب أن يفي تعهد ما بالعديد من المعايير:

- سيكون للتعهدات المميّزة بنجمة خصوصية "متوسطة" أو "عالية". يجب أن يحدد التعهد أنشطة وخطوات محددة بوضوح لإصدار حكم بشأن تأثيره المحتمل.
- يجب أن توضح لغة الالتزام صلتها بفتح الحكومة. على وجه التحديد، يجب أن يرتبط بواحد على الأقل من قيم OGP الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة أو المشاركة المدنية أو المساءلة العمومية.
- سيكون للتعهد تأثير "تحويلي" محتمل إذا تم تنفيذه بالكامل.[8]
- يجب على الحكومة إحراز تقدم كبير في هذا التعهد خلال فترة تنفيذ خطة العمل، مع تلقي تقييم للتنفيذ إما "كبير" أو "كامل".

يمكن أن تفقد التعهدات المميّزة بنجمة حالتها المميّزة بنجمة إذا لم يتم تنفيذها بشكل كبير أو كامل في نهاية فترة تنفيذ خطة العمل.

في تقرير منتصف المدة، لم تتضمن خطة عمل تونس أي التزامات مميزة بنجمة. وفي نهاية المدة، استنادا إلى التغيرات التي طرأت على مستوى الإنجاز، لم تتضمن خطة عمل تونس أي التزامات مميزة بنجمة. أخيرًا، تقدم الجداول في هذا القسم مقتطفًا من ثروة البيانات التي يجمعها IRM أثناء عملية إعداد التقارير. للاطلاع على مجموعة البيانات الكاملة لتونس، راجع مستكشف OGP على www.opengovpartnership.org/explorer.

[7] دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة http://www.opengovpartnership.org/about/about-irm

[8] غيرت هيئة الخبراء الدولية هذا المعيار في عام 2015. لمزيد من المعلومات ، قم بزيارة http://www.opengovpartnership.org/node/5919

بشأن "هل فتح الحكومة؟"

لالتقاط التغييرات في الممارسات الحكومية، أدرج IRM متغيرًا جديدًا هو "هل فتح الحكومة؟" في تقارير نهاية المدة. يحاول هذا المتغير الذهاب أبعد من قياس ما تم إنتاجه أو إنجازه إلى النظر في كيفية تغيير الممارسة الحكومية نتيجة لتنفيذ التعهد.

كما هو مكتوب، فإن بعض تعهدات OGP غامضة و / أو لا ترتبط بوضوح بقيم OGP ولكنها تحقق إصلاحات سياسية مهمة. في حالات أخرى، تبدو الالتزامات المكتوبة ذات صلة وطموحة، ولكنها تفشل في فتح الحكومة كما هي مطبقة. يحاول متغير "هل فتح الحكومة؟" التقاط هذه التفاصيل الدقيقة.

يقيم متغير"هل فتح الحكومة؟" التغييرات في الممارسات الحكومية باستخدام الطيف التالي:

- **ساء**: انفتاح الحكومة يزداد سوءًا نتيجة التعهد.
- **لم يتغير**: لم تطرأ تغييرات في الممارسات الحكومية.
- **هامشي**: حدث بعض التغيير ولكنه ضئيل من حيث تأثيره على مستوى الانفتاح.
- **كبير**: خطوة إلى الأمام من أجل الانفتاح الحكومي في مجال السياسة ذات الصلة، لكنها تظل محدودة النطاق .
- **مبهر**: إصلاح غير من طريقة العمل المعتادة في مجال السياسة ذات الصلة عن طريق فتح الحكومة.

لتقييم هذا المتغير ينظر الباحثون إلى الوضع الراهن في بداية خطة العمل ثم يقومون بتقييم النتائج كما تم تنفيذها بغية إحداث تغيرات في الانفتاح الحكومي.

يجب أن يضع القراء في اعتبارهم جوانب تحد من هذا المنهج. يتم إعداد تقارير IRM لنهاية المدة بعد بضعة أشهر فقط من اكتمال دورة التنفيذ. يركز المتغير على النتائج التي يمكن ملاحظتها في ممارسات الانفتاح الحكومية في نهاية فترة التنفيذ التي تبلغ عامين. لا يهدف التقرير والمتغير إلى تقييم الأثر بسبب الآثار المنهجية المركبة والإطار الزمني للتقرير.

تنفيذ التعهد

نظرة عامة على التعهدات

كجزء من شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، يتعين على الدول تقديم تعهدات في خطة عمل مدتها سنتان. تلخص الجداول أدناه مستوى اكتمال إنجاز التعهدات في نهاية المدة والتقدم المحرز في متغير "هل تم فتح الحكومة؟". بالنسبة للالتزامات التي تم استكمالها في منتصف المدة، سيقدم التقرير ملخصًا لنتائج التقرير المرحلي مع التركيز على تحليل متغير "هل تم فتح الحكومة؟". لمزيد من التفاصيل حول هذه الالتزامات، يرجى الاطلاع على التقدم المنجز progress report الخاص بتونس 2016-2018 IRM.

الجدول 4: تقييم التقدم المحرز حسب التعهد

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		التصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1. الانضمام				✔	✔	✔					✔			✔					✔		

إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية "EITI"								✔																			
2. تحديث الإطار التنظيمي لحق النفاذ إلى المعلومة				✔	✔		✔			✔					✔								✔				✔
								✔																			
3.استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني				✔		✔		✔			✔					✔								✔			
												✔															
4. تحسين الشفافية والانفتاح الحكومي المحلي				✔		✔			✔															✔			
								✔																			
5.تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة"				✔		✔					✔														✔		
6.تعزيز الشفافية في البيئة وقطاع التنمية المستدامة			✔	✔			✔	✔						✔										✔			
									✔																		
7.تعزيز الشفافية في قطاع النقل			✔	✔			✔			✔				✔											✔		
8.تعزيز الشفافية المالية والضريبية			✔	✔					✔															✔			
									✔																		
9. وضع إطار قانوني لالتماسات المواطن				✔	✔		✔			✔														✔			
									✔																		
10.تطوير منصة إلكترونية متكاملة لتقديم العرائض والإبلاغ عن الفساد (الأشخاص الإلكترونيون)			✔	✔	✔	✔		✔			✔					✔									✔		
														✔													

11.تطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار بشأن السياسات العامة		✔				✔		✔				✔		✔				✔						✔				
12.اعتماد مرجعية حوكمة الشركات على المستوى القطاعي		✔			غير واضح			✔						✔				✔						✔				
13.تطوير تطبيقات الهاتف التي يتم تنزيلها على الهاتف المحمول لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والنهج التشاركي			✔		غير واضح			✔					✔	✔					✔					✔				
14.تعزيز الوصول إلى الأرشيف			✔		✔					✔		✔		✔				✔						✔				
15.تطوير آلية إلكترونية لضمان شفافية توظيف الموظفين العموميين			✔	✔	✔					✔		✔							✔				✔				

1. الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية "EITI"

نص التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الموارد الطبيعية من أجل تعزيز حوكمة هذا القطاع وبناء الثقة بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني وكذا تحسين بيئة الأعمال وجعل تونس نموذجًا للشفافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

معالم:
سيتم إعداد هذه الخطة لتلبية متطلبات الانضمام إلى مبادرة EITI من خلال:

- تعيين مسؤول رفيع المستوى لقيادة عملية تنفيذ المبادرة.
- إنشاء مجموعة لأصحاب المصلحة للإشراف على تنفيذ المبادرة.
- وضع خطة عمل لتنفيذ المبادرة.
- نشر تقرير عن الصناعات الاستخراجية وفقا لمعايير المبادرة واستنادا إلى مبادئ البيانات المفتوحة.
- تقديم طلب للانضمام إلى المبادرة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الطاقة والمناجم

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** أوت 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص التعهد. للحصول على نص التعهد الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة				✔	✔	✔					✔			✔					✔		
														✔							

الهدف من التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى تحسين الحوكمة والشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس من خلال اتخاذ عدة خطوات نحو الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI). ويشمل هذا الالتزام خمسة معالم رئيسية: تشكيل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين (MSG)، ووضع خطة عمل لتنفيذ عملية EITI، وتعيين مسؤول حكومي لقيادة عملية تنفيذ مبادرة EITI، ونشر تقرير استخلاصي، وتقديم طلب العضوية إلى EITI.

الوضع
منتصف المدة: محدود

انخرطت تونس في مبادرة EITI في جوان 2016 عندما تم تعيين وزير الطاقة والمناجم، منجي مرزوق، ورئيس لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بالبرلمان، عامر العريض، كأبطال في مبادرة EITI. منذ جوان 2016، قادت ثلاث جهات تنسيق مختلفة المشروع.[9]

يهم المعلم الثاني إنشاء مجموعة لأصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ المبادرة. في أوائل عام 2017 قام وزير الطاقة والمناجم التونسي بتعيين الرباعية التونسية كممثل لمنظمات المجتمع المدني. وقد عارضت منظمات المجتمع المدني هذا الأمر بشدة حيث قالت إن اللجنة الرباعية لا تمثل المجتمع المدني وتحدثت عن تضارب في المصالح. في الواقع، كانت رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA (جزء من الرباعية) وعدة أعضاء آخرين في مجلس الإدارة يرأسون شركات قابضة تعمل في مجال النفط والغاز. [10]

بعد أن أعلنت الحكومة عن قائمة المشاركين من منظمات المجتمع المدني، هددت هيئات الرقابة ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في الشفافية والمساءلة بالانسحاب من المبادرة. وانتقدت هذه الهيئات الحكومة لتقويضها مبادئ التعهد. [11]بعد هذا التوتر، تدخل معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI)، الذي دعم الحكومة في تنفيذ هذا الالتزام، للتوسط بين منظمات المجتمع المدني ووزارة الطاقة والمناجم.

نهاية المدة: محدود

في ديسمبر 2017 اتفقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) في تونس مع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة على العمل سويًا من أجل القيام بإصلاحات تهم الموارد الطبيعية، بما في ذلك انضمام تونس إلى مبادرة EITI.[12] كنتيجة لترافع منظمات المجتمع المدني و NRGI، قامت الحكومة بمراجعة مقاربتها لإنشاء مجموعة لأصحاب المصالح المتعددة حيث دعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تعيين ممثليهم في المجموعة.[13] إثر هذه الدعوة جرى انتخاب مجموعة أصحاب المصالح المتعددة في 26 مايو 2018 في مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.[14]

قامت "مراقبون"، وهي هيئة مراقبة للانتخابات، بتتبع المسار الانتخابي. تم اختيار خمسة هيئات ممثلة لمنظمات المجتمع المدني في مجموعة أصحاب المصالح المتعددة. كان هناك أربع منظمات من الائتلاف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم (CTTEM).[15] يضم الائتلاف 13 هيئة عضوًا تعمل على ترجمة مطالب القاعدة المحلية إلى حملات ترافع على المستوى الوطني. وكانت منظمة "أنا يقظ" I Watch العاملة في مجال الرقابة[16] الممثل الخامس لمنظمات المجتمع المدني. كان هناك أربعة ممثلين ذكور وأنثى واحدة.

ورأت منال بن عاشور، عضو منتخب في مجموعة أصحاب المصالح المتعددة، أن هذه خطوة رئيسية تمكن المجتمع المدني من فرض نفسه كلاعب رئيسي في هذه العملية.[17] وذكرت أيضًا أنه يجب على منظمات المجتمع المدني الاستعداد لتقديم مدخلات لخطة العمل.[18] من جانبها رأت ريم القرناوي، ممثل الحكومة التي حضرت الانتخابات، أن هذا كان مخططًا رائعًا للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.[19]

على الرغم من هذا الإنجاز لم يتم تنفيذ المعالم الثلاثة المتبقية بحلول نهاية المدة، بما في ذلك وضع خطة عمل لتنفيذ مبادرة EITI ونشر التقارير الاستخراجية وتقديم طلب للانضمام إلى مبادرة EITI، كما هو مخطط لها. لذلك يبقى هذا التعهد لم يكتمل سوى بصورة محدودة.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير
المشاركة المدنية: هامشية

لم يغير تنفيذ هذا التعهد وضع النفاذ إلى المعلومة في قطاع المستخلصات، حيث لم يتم نشر تقرير استخلاصي خلال هذه الفترة. فيما يتعلق بالمشاركة المدنية، كان التغيير في الممارسات الحكومية هامشياً.

كما هو مذكور في قسم درجة الاكتمال، كانت لا تزال هناك حاجة إلى استكمال مجموعة أصحاب المصالح المتعددة في نهاية فترة التنفيذ. حتى الآن كان انتخاب منظمات المجتمع المدني عملية ناجحة. ووفقًا لمقال

نشر بمدونة NRGI كتبته ديانا القيسي، التي عملت سابقا منسقة لمنظمة "انشر ما تدفع" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن العملية الانتخابية كانت تعكس أفضل الممارسات الدولية. ومع ذلك، لم يتضح بعد كيف يشتغل الفضاء وما هي درجة التفاعل بين القطاعات.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[9] تقرير شراكة الحكومة المفتوحة الخاص بتونس لمنتصف المدة 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/
[10] المرجع نفسه.
[11] مقابلة مع منظمات المجتمع المدني في اللجنة التوجيهية لـ OGP، تونس العاصمة، 12 أبريل 2018.
[12] NRGI Impact: Civil Society Playing Key Role in Extractive Sector Reform in Once-Autocratic Tunisia
https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/nrgi-impact-civil-society-tunisia
[13] المرجع نفسه.
[14] Civil Society Helps Tunisia Toward a Multi-stakeholder Approach in Extractives Governance
https://resourcegovernance.org/blog/civil-society-tunisia-MSG-EITI
[15] يجمع الائتلاف 13 جمعية عاملة في قطاع النفط والغاز.
[16] موقع معهد NRGI وموقع "انشر ما تدفع"، https://resourcegovernance.org/blog/civil-society-tunisia-MSG-EITI و
http://www.pwyp.org/fr/members/tunisie/
[17] مقابلة مع منال بن عاشور، عضو I-Watch، 8 أبريل 2018.
[18] المرجع نفسه.
[19] مقابلة مع ريم القرناوي.

2. تحديث الإطار التنظيمي لإنفاذ الحق في النفاذ إلى المعلومة

نص التعهد:
تعزيز تطبيق القانون بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة ووضع جميع التدابير اللازمة لضمان النفاذ إلى المعلومة سواء بشكل استباقي أو حسب الطلب.

معالم:

- إصدار مرسوم لإنشاء وحدات عمومية في كل قطاع عمومي تتولى إنفاذ قانون حرية المعلومات
- إنشاء هيئة عمومية مستقلة - هيئة النفاذ إلى المعلومة - للإشراف على تنفيذ القانون والنظر في الطعون المقدمة ضد رفض السلطات العمومية الكشف عن المستندات المطلوبة ابتدائيا
- إنشاء لجنة لتحديد الرسوم الخاصة بطلبات الوصول إلى المعلومات (حالات استثنائية)
- نشر القانون التكميلي بشأن النفاذ إلى المعلومة
- صياغة خطة عمل وطنية لتسهيل تنفيذ القانون
- استكمال تنظيم الأرشيف وتطوير نظام لتصنيف الوثائق الإدارية

المؤسسة المسؤولة: وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد (الإدارة العامة للإصلاحات)، والبرلمان ومعهد الأرشيف الوطني.

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** مارس 2017

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص التعهد. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة				✔	✔		✔					✔		✔						✔	
														✔							

الهدف من التعهد:

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز ممارسات النفاذ إلى المعلومة من خلال إنفاذ حق المواطنين في النفاذ إلى المعلومة التي لدى الحكومة. يشمل هذا الالتزام العديد من التدابير بما في ذلك تقديم المراسيم اللازمة، وإجراء انتخابات هيئة النفاذ إلى المعلومة، وإنشاء هيئة داخلية للنفاذ إلى المعلومة في كل مؤسسة عمومية وتصنيف معلومات الحكومة. لتحقيق أهدافها، سيتم إقران الالتزام باستراتيجية وطنية من شأنها تسهيل إنفاذ قانون النفاذ إلى المعلومة.

الوضع

منتصف المدة: محدود

بحلول منتصف المدة، كان المعلم الوحيد الذي اكتمل هو المعلم الثاني. تم انتخاب أعضاء الهيئة العامة المستقلة "هيئة النفاذ إلى المعلومة" من قبل أعضاء البرلمان في 19 جويلية 2017 لمدة ست سنوات غير

قابلة للتجديد.[22] ذكر أحد أعضاء الهيئة لباحث IRM أن المعالم الرئيسية، مثل إعداد مشروع خطة العمل والمراسيم قد بدأت،[23] لكن الباحث IRM لم يتمكن من التحقق من هذه المعلومات أثناء تقييم منتصف المدة.

نهاية المدة: محدود

بحلول نهاية المدة نشرت الحكومة في مايو 2018 القوانين المكملة لقانون النفاذ إلى المعلومة وتم الانتهاء من المعلم الرابع.[24] تعمل القوانين المكملة على ترجمة النص القانوني إلى لغة تقنية / إدارية تسهل اعتماد القانون وتطبيقه. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى الموافقة على الضوابط من قبل مكتب رئيس الحكومة. ووفقا لمقابلات مع مسؤولين حكوميين، اتخذت الحكومة عدة خطوات في تنفيذ المعالم المتبقية على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من إتمامها بحلول نهاية الفترة.[25] ذكرت الحكومة أن التأخير في تنفيذ هذا التعهد يرتبط بتغير الظروف السياسية والاقتصادية في البلاد منذ وضع خطة العمل.[26] بالإضافة إلى ذلك، قالت الحكومة بأن تنفيذ تدابير التقشف في عام 2017 أخر إنشاء لجان في كل مؤسسة عمومية لفرض حق النفاذ إلى المعلومة.[27]

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: تم بشكل كبير

المساءلة العامة: لم تتغير

واجه التعهد تحديات أثناء التنفيذ، وكان إنشاء هيئة النفاذ إلى المعلومة (AAI) علامة فارقة وخطوة رئيسية في تحسين الممارسات الحكومية لضمان النفاذ إلى المعلومة. ستوفر الهيئة الآن آلية لتلقي تظلمات المواطنين إذا تم رفض طلبهم للوصول إلى المعلومات أو لم تتم الموافقة عليه بشكل صحيح. لا يزال يتعين تقييم فعالية الهيئة كآلية لتلقي تظلمات المواطنين. حتى الآن قدمت العديد من المنظمات غير الحكومية طلبات النفاذ إلى المعلومة إلى الهيئة لكنها تلقت ردودًا مختلفة.[28] في بعض الحالات، تم توصيل المعلومات بالكامل ولكن في حالات أخرى تم حجب معلومات هامة أو لم يتم الكشف عنها مطلقًا. على سبيل المثال، في طلب مقدم من I Watch[29] للنفاذ إلى المعلومة المتعلقة بالتسوية بين السيد سليم شيبوب وهيئة الحقيقة والكرامة، تمت إزالة التفاصيل المالية.[30]

وفقًا لنشطاء منظمات المجتمع المدني، لا يزال تنفيذ قانون النفاذ إلى المعلومة بطيئًا ويحتاج إلى مزيد من حملات التوعية. واعترف أحد أعضاء الهيئة بضرورة إجراء دورات تدريبية واسعة النطاق وحملات توعية مع الموظفين العموميين.

فيما يتعلق بالمساءلة العمومية، أكد بعض أعضاء الهيئة أن العديد من المنظمات غير الحكومية استخدمت آلية التظلم.[31] وذكرت منظمات المجتمع المدني أن الإدارة العمومية لا تزال تتكيف مع القانون الجديد، وبالتالي سيتعين الانتظار لرؤية أي تغيير في كيفية مساءلة الحكومة.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[22] الحكومة التونسية تقرير التقييم الذاتي لمنتصف المدة 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-self-assessment-2016-2018/
[23] الحكومة التونسية ، تقرير التقييم الذاتي لمنتصف المدة 2016-2018، المرجع السابق.
[24] الحكومة التونسية، نهاية التقييم الذاتي باللغة العربية، http://www.ogptunisie.gov.tn/ar?p=1154، أكتوبر 2018.
[25] مقابلة مع الحكومة الإلكترونية ووحدة الحكومة المفتوحة.
[26] مقابلة مع الحكومة الإلكترونية ووحدة الحكومة المفتوحة.
[27] مقابلة مع الحكومة الإلكترونية ووحدة الحكومة المفتوحة.
[28] تقرير منظمة I Watch عن النفاذ إلى المعلومة، https://www.ma3louma.org/#Welcome
[29] مقابلة مع شريف قاضي، I Watch، تونس العاصمة، 18 مايو 2018.
[30] مقابلة مع شريف قاضي، I Watch، تونس العاصمة، 18 مايو 2018.
[30] مقابلة مع أحد أعضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة، 24 مايو 2018.

3. استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني

نص التعهد:

الهدف من هذا التعهد هو جعل البيانات العامة مفتوحة بأشكال قابلة للاستخدام وقابلة لأن يتم الاشتغال عليها بصورة متبادلة من أجل تحسين الحوكمة ومشاركة المواطنين والتنمية المدمجة والابتكار.

معالم:

- اعتماد ترخيص لتنظيم إعادة استخدام البيانات العامة
- تطوير شبكة من الأشخاص المسؤولين عن البيانات المفتوحة في مختلف الإدارات والهيئات العمومية
- صياغة ميثاق وطني للبيانات المفتوحة
- وضع قائمة جرد من قبل عدد من القطاعات في مجال البيانات التي يمكن فتحها ونشرها على شبكة الإنترنت أثناء تحديد وتيرة التحديثات والقطاعات المستهدفة من النشر

المؤسسة المسؤولة: وزارة الوظيفة العمومية والمجتمع المدني ومكافحة الفساد - وحدة الحكومة الإلكترونية:

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** مارس 2017

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
نظرة عامة على التعهد	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			✔		✔				✔			✔	✔			✔			

الهدف من التعهد:

هذا التعهد هو استمرار للالتزام 5 من خطة العمل السابقة. الهدف من هذا الالتزام هو تطوير سلسلة من التدابير التي من شأنها تحسين ممارسات البيانات المفتوحة داخل الحكومة التونسية.

ستضمن المعالم البارزة تحديث موارد البيانات المفتوحة من مختلف الجهات الحكومية وإعادة ترتيب مجموعات البيانات المفتوحة الموجودة على البوابة الحكومية.[32] يشتمل الالتزام على إعداد ميثاق وطني للبيانات المفتوحة كما أنه سيوفر العمود الفقري القانوني لإعادة استخدام البيانات العمومية عن طريق إصدار ترخيص يحدد كيفية إعادة استخدام البيانات.

الوضع

منتصف المدة: محدود

[32] الحكومة التونسية، بوابة البيانات المفتوحة، http://www.data.gov.tn/

إتمام هذا التعهد كان بصورة محدودة أثناء تقييم منتصف المدة. خلال هذه المرحلة كان إصدار الترخيص لإعادة استخدام البيانات والميثاق الوطني للبيانات المفتوحة ما يزالان في مرحلة الصياغة. أما تطبيق المعلمين الأساسيين المتمثلين في تطوير شبكة من الأشخاص المسؤولين عن البيانات المفتوحة وإعداد قائمة جرد البيانات فلم يكن قد تم البدء فيهما.

نهاية المدة: معتبر

أبرمت وحدة الحكومة الإلكترونية ووحدة البيانات المفتوحة شراكات مع البنك الدولي والعديد من المنظمات غير الحكومية للحصول على مساعدة تقنية ومالية. تم الانتهاء من ترخيص إعادة استخدام البيانات العامة وتعيين شبكة من الموظفين العموميين المسؤولين عن البيانات المفتوحة بحلول نهاية المدة.[33] [34] وفي الوقت نفسه، قررت اللجنة التوجيهية لـ OGP تعديل التعهد بتعزيز جانبها القانوني عن طريق إنشاء قانون بشأن البيانات المفتوحة بدلاً من ميثاق البيانات في أبريل 2018. [35] [36] واعتبرت اللجنة التوجيهية والحكومة بأن هذا من شأنه أن يعزز مشاركة المؤسسات العمومية في ممارسات البيانات المفتوحة. نظمت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة ورشتي عمل، يومي 5 و 6 أبريل 2018، للإعلان عن بداية المشاريع.[37] نظمت الوحدة أيضًا العديد من ورش العمل الأخرى ويومًا تشاوريا يتعلق بمشروع مرسوم البيانات المفتوحة الذي يهدف إلى مناقشة وتحديد الفصول والمواد الرئيسية التي سيتم تضمينها في نص القانون.[38] تم إعداد مسودة المرسوم[39] وتقديمه إلى رئيس الحكومة. كانت لا تزال المسودة تنتظر الموافقة عليها والنشر في وقت كتابة هذا التقرير.

فيما يتعلق بجرد البيانات التي يمكن فتحها، تم اتخاذ العديد من الخطوات على المستويين المركزي والمحلي، ولكن لم يتم الانتهاء من الجرد بنهاية فترة خطة العمل. اختارت الحكومة، بدعم من البنك الدولي، خمس وزارات ومؤسسة عمومية واحدة ليتم داخلها إطلاق تجربة البيانات المفتوحة. ويشمل الاختيار وزارات الفلاحة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة الصناعة ووزارة الثقافة ووزارة النقل وصندوق الضمان الاجتماعي. وأعربت هذه الوزارات عن اهتمامها بأن تكون جزءًا من البرنامج الرائد عقب سلسلة من الاجتماعات بين البنك الدولي والحكومة التونسية. بعد ذلك تم تنظيم سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية.[40]

علاوة على ذلك، عقدت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين (ATCP)، من خلال برنامجها "انشر"، عقدت 45 ورشة عمل في مختلف البلديات لتقييم استعدادها لفتح البيانات الخاصة بها وأعدت تقريرا في الموضوع. لم يستطع باحث IRM الحصول على معلومات عن المحتوى التفصيلي لورش العمل.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير

عزز تغيير الإطار التنظيمي للتدبير المقترح من الميثاق الوطني للبيانات المفتوحة إلى المرسوم الخاص بالبيانات المفتوحة سلطة الإجراء المقترح. تشير الخطوات التي اتخذت في إطار هذا التعهد إلى وجود اتجاه إيجابي لدى المؤسسات لتبني ممارسات البيانات المفتوحة. ومع ذلك، بدون إتمام جرد البيانات، لا يمكن تقييم ما إذا كان الالتزام أدى إلى الكشف عن بيانات أكثر أو أفضل، كما أنه ما يزال يتعين تنفيذ ممارسات البيانات المفتوحة.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[33] مقابلة مع خالد السلامي، رئاسة الحكومة، تونس العاصمة، 18 مايو 2018.
[34] بوابة البيانات المفتوحة. http://fr.data.gov.tn/38-les-licences.htm
[35] مقابلة مع أسماء شريفي وعائشة قرافي، اللجنة التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، 19 مايو 2018.
[36] مقابلة مع إبراهيم الغندور ومعتز شواشي، مكتب البنك الدولي في تونس، 17 مايو 2018.
[37] الحكومة التونسية، التقييم الذاتي لنهاية المدة: http://www.ogptunisie.gov.tn/ar?p=1154
[38] المرجع نفسه.
[39] المرجع نفسه.
[40] نتائج من مقابلات مع ممثل البنك الدولي إبراهيم الغندور وخالد سلامي عن الحكومة التونسية.

4. تحسين الشفافية والانفتاح الحكومي المحلي

نص التعهد:

وفقًا للدستور الجديد الذي يدعو إلى دعم اللامركزية والشفافية والحوكمة المحلية، فإن هذا الالتزام سيتيح تطوير آليات عملية لترسيخ مبادئ المساءلة والمشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع على هذا المستوى.

معالم:

- صياغة دليل عملي لشرح مبادئ الحكومة المفتوحة والتطبيقات المختلفة على المستوى المحلي من أجل تشجيع المشاريع والمبادرات التي يمكن إطلاقها في هذا المجال.
- تطوير منصة إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي:
  - اختيار بلدية على الأقل لإنشاء نظام بيانات مفتوح على المستوى المحلي وفقًا لعدد معين من المعايير.
  - تطوير نظام بيانات مفتوح.
  - التواصل حول النظام ومساعدة المواطنين، وخاصة سكان البلدية المعنية، للنفاذ إليه.

المؤسسة المسؤولة: خليات الحوكمة ورئاسة الحكومة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة.

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة			✔		✔		✔				✔			✔	✔			✔			

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

الهدف من التعهد:

يهدف هذا التعهد إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الممارسات والأدوات لمبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. يستلزم التعهد القيام بأمرين: إنشاء موقع ويب لمنصة البيانات المفتوحة على المستوى المحلي وصياغة دليل عملي حول أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة والحكومة المفتوحة.

الوضع

منتصف المدة: لم يبدأ

أثر التأخير المستمر في الانتخابات المحلية بشكل كبير على تنفيذ هذا الالتزام. كما ساهمت إعادة هيكلة الحكومة وإنشاء وزارة جديدة للشؤون المحلية والبيئة، كان من المفترض أن تتولى تنفيذ هذا الالتزام، في هذا التأخير. اعتبارا من منتصف المدة لم يكن قد تم البدء في تنفيذ المعالم.

نهاية المدة: محدود

وفقًا لجهات التنسيق الخاصة بمبادرة OGP في الحكومة التونسية، تم إعداد دليل من قبل وزارة الشؤون المحلية، لكنه ما زال ينتظر الموافقة عليه في نهاية فترة تنفيذ خطة العمل. تعذر على باحث IRM الوصول إلى المسودة للتحقق من محتواه. فيما يتعلق بتطوير نظام أساسي إلكتروني للبيانات المفتوحة، وجد باحث IRM أن هناك بوابة موجودة منذ عام 2015. وخلال دورة التنفيذ هذه، تمت إضافة علامة تبويب واحدة فقط إلى البوابة، وهو تعديل بسيط. البيانات المتوفرة على البوابة ليست مصحوبة بكود مشفر ولا إشارة إلى تواريخ الإنشاء أو تاريخ النشر أو التعديل. لا تتضمن البيانات معلومات مفصلة عن الميزانية، ولكنها تتضمن مجموع كل النفقات على إدخال واحد ولا تتضمن صفوف الإدخالات التواريخ ذات الصلة. وبالتالي فإن استكمال هذا التعهد محدود.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير

يهدف التعهد إلى تشجيع ممارسات الحوكمة الرشيدة والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي وإنشاء بوابة بيانات مفتوحة. هذا الالتزام جزء من إستراتيجية اللامركزية الأشمل التي تتبعها الحكومة المركزية وتفوض من خلالها مزيدا من الصلاحيات للسلطات المحلية مع تحسين قدراتها في الإدارة. ومع ذلك، في ظل الخطوات المحدودة المتخذة لتنفيذ هذا التعهد، لم يكن هناك تغيير في الممارسات الحكومية.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[41] بوابة الجماعات المحلية، http://www.collectiviteslocales.gov.tn/

5. تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة"

نص التعهد:
الهدف من هذا التعهد هو تعزيز الانفتاح في القطاع الثقافي من أجل تسهيل الوصول إلى التراث الثقافي وتحفيز إعادة استخدام مبتكرة في هذا المجال. هذا من شأنه أن يخلق العديد من المكاسب وخاصة تحقيق قيمة اقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والسياحة.

معالم:

- فتح البيانات الثقافية العامة:

  - الانفتاح وتبادل البيانات الثقافية العمومية أمر مكفول من خلال تطوير موقع إلكتروني مركزي. سيتضمن الموقع مجموعة من البيانات المتعلقة بجميع المجالات الثقافية (الموسيقى والرقص والكتب والفنون المشهدية والفنون السمعية البصرية والتراث الثقافي والفنون الجميلة وأنشطة المؤسسات الثقافية ...) وتعزيزها بالنتائج الإحصائية وتدخلات الوزارة والميزانية و التمويل العمومي.
  - نشر البيانات حول الأحداث والمهرجانات الثقافية باستخدام التقنيات الحديثة (نظام جدول الأعمال الثقافي).

  - سيوفر نظام جدول الأعمال الثقافي للمستخدمين معلومات رقمية حول المهرجانات والفعاليات الثقافية على المستوى المركزي والإقليمي. سيكون المحتوى شاملاً وسهلاً ، حيث سيتم تعزيزه بالصور والملصقات وبرنامج المهرجان. يمكن تصفح هذا النظام من خلال العديد من المحامل الرقمية التي تمكن المستخدمين من التقييم وإبداء الرأي حوله.
  - فتح التسجيلات الصوتية والأرشيف الموسيقي لـ "مركز الموسيقى العربية والمتوسطية":
    - نشر وتسهيل الوصول إلى التسجيلات الصوتية والأرشيف المادي لمركز الموسيقى العربية والمتوسطية من خلال تطوير موقعين على شبكة الإنترنت من أجل السماح للمستخدمين، وخاصة الصحفيين والباحثين، باستغلال قواعد البيانات الرقمية والوثائق الورقية والسمعية البصرية. من شأن هذا أن يعزز التراث الثقافي في هذا المجال ويطور استخدامات جديدة ذات قيمة عالية لهذه البيانات.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الثقافة
تاريخ البدء :أوت 2016 **تاريخ الانتهاء** :جويلية 2018

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة			✔		✔					✔				✔		✔			✔		

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص التعهد. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

الهدف من التعهد:

يهدف هذا التعهد إلى تحسين الشفافية في القطاع الثقافي في تونس من خلال الكشف عن معلومات بشأن موقع المنشآت الثقافية والنفاذ إلى الأرشيف الصوتي على الأنترنت لمركز الموسيقى العربية والمتوسطية. ويشمل الالتزام أيضا الكشف عن مخصصات الإعانات الثقافية.

الوضع

منتصف المدة: مكتمل

اعتبارا من منتصف المدة، تم تنفيذ هذا الالتزام بالكامل. في صيف 2016 أنشأت وزارة الثقافة موقعًا على الويب (http://www.openculture.gov.tn/) لنشر البيانات الثقافية. تضمن الموقع 59 مجموعة بيانات تهم أحد عشر موقعًا ثقافيًا. علاوة على ذلك، تم تطوير موقع ويب آخر يعرض أجندة ثقافية للأحداث التي تعقدها مرافق أو منظمات ترعاها الدولة. بدأت الوزارة في نشر معلومات عن الإعانات المخصصة للمناسبات الثقافية وفق السنوات. كانت هناك 20 مجموعة بيانات حول الإعانات المقدمة للمهرجانات والجمعيات متاحة لكنها تهم فقط أعوام 2014 و 2015 و 2016 ولا تتضمن البيانات الأحدث. علاوة على ذلك فإن بعض مجموعات البيانات هي ملخص لمجموعة بيانات أكبر. يبدو أن مجموعات البيانات يتم جمعها من الإدارات المختلفة بالوزارة دون القيام بالمزيد من العمل على جعلها متناسقة أو دمجها.[42] يتمثل المعلم الثالث في الموقع الإلكتروني الذي يحتوي على أرشيف للتسجيلات الصوتية، والذي كان موجودًا بالفعل قبل بدء خطة العمل في جوان 2016. يعد Phonotheque Nationale2 أرشيف موسيقى وصوت على الإنترنت يحتوي على تسجيلات تاريخية للموسيقى المتوسطية والعربية. وفقًا لتقرير التقييم الذاتي الحكومي، تم تحديث الموقع بمزيد من المحتوى خلال السنة الأولى للتنفيذ.[43] على الرغم من التنفيذ الكامل، لم تتم الإشارة بشكل جيد إلى مواقع الويب التي تم إنشاؤها بموجب هذا التعهد وتحتاج إلى تحسين محرك البحث. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن الموقع العام للوزارة باللغتين العربية والفرنسية، فإن جدول الأعمال باللغة العربية فقط والمنتدى الحكومي المفتوح باللغة الفرنسية فقط.

تحديث نهاية المدة

بحلول نهاية المدة تصفح باحث IRM إلى المواقع الإلكترونية للتحقق من تحديثات البوابة الحكومية. كان جدول الأعمال على الإنترنت فارغًا ولم يتضمن أي أنشطة جارية. ومع ذلك، أكد الباحث أنه كان في تلك الأثناء يتم تنظيم مهرجان موسيقي رئيسي بدعم من الحكومة. هذا وكان قد تم تحميل بعض مجموعات البيانات الإضافية على الموقع. كما أن موقع أرشيف الصوت عبر الإنترنت كان يشتغل أيضا.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: هامشي

قبل تنفيذ هذا التعهد، لم تكشف وزارة الثقافة عن جميع التسهيلات أو البرامج التي دعمتها. يعد نشر مجموعات البيانات هذه في موقع إلكتروني مفتوح تابع للحكومة، ومحاولة الإعلان عن الأنشطة المدعومة بأموال دافعي الضرائب، يعد خطوة نحو مزيد من الشفافية. ومع ذلك لا يبدو أن موقع الأجندة الثقافية يتم تحديثه بانتظام. ويعود آخر تحديث للبيانات على موقع البيانات المفتوحة إلى 2016.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[42] OGP تونس، تقرير منتصف المدة لـ 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

[43] OGP تونس، تقرير منتصف المدة لـ 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

6. تعزيز الشفافية في البيئة وقطاع التنمية المستدامة

نص التعهد:
تعتبر التنمية المستدامة من بين أهم المقاربات التي يجب اعتمادها من أجل إقامة حوكمة رشيدة وضمان تنمية مندمجة. ويهدف التعهد إلى مراعاة خصوصيات المناطق المختلفة في تونس وحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد والبيئة الصحية.

معالم:

- الوصول إلى هدف التنمية المستدامة التي تركز على مجال حوكمة الشركات "ODD 16".
- يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز مبادئ وأدوات الحوكمة الرشيدة في وضع خطط التنمية في تونس من خلال اعتماد المؤشرات الموضوعية ووضع ثلاث ركائز تخص "موجز السياسات" التي تمت صياغتها في إطار تنفيذ هدف التنمية المستدامة "ODD16" بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والمؤسسات المتدخلة في المشروع.
- صياغة "ملخص السياسات" للمكون التاسع من الهدف 16 وتصديق جميع أصحاب المصلحة عليه .
- وضع مرجع دراسة الحوكمة في تونس في أسس موجز السياسات.
- وضع مؤشرات حددها جميع أصحاب المصلحة.
- رصد وتنفيذ المكون التاسع للهدف 16 .
- دمج موجز السياسات في وضع خطة التنمية التونسية.
- تقييم فعالية هذه السياسات.
- تطوير ونشر منصة بيانات مفتوحة تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة .
- تطوير ونشر نظام معلومات جغرافية بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

المؤسسة المسؤولة :وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد ووزارة البيئة و التنمية المستدامة.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية / نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			غير واضح				✔				✔				✔				

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص التعهد. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

الهدف من التعهد:

يهدف هذا التعهد إلى إقامة حوكمة رشيدة وضمان تنمية مندمجة من خلال تقديم التدابير المتعلقة بتنفيذ هدف التنمية المستدامة "SDG16". يشمل المعلم الأول ستة تدابير تركز على صياغة وتطبيق موجز للسياسة تم صياغته في إطار تنفيذ هدف التنمية المستدامة "SDG16". تشمل المعالم الأخرى في إطار هذا الالتزام تطوير منصة بيانات مفتوحة ونظام معلومات جغرافي يركز على البيئة والتنمية المستدامة.

الوضع

منتصف المدة: لم يبدأ

تم في عام 2017 حذف وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد التي تم كانت مكلفة بهذا التعهد. ثم أصبحت وزارة البيئة والشؤون المحلية المؤسسة المسؤولة عن تنفيذه. غير هذا التغيير في القيادة تاريخ بدء تنفيذ الالتزام. وذكرت الحكومة أنه بحلول موعد تقييم منتصف المدة، كان قد تم تنفيذ المعلم الأول والثاني. لكن باحث IRM لم يتسن له التحقق من ذلك. هذا ولم يبدأ تنفيذ المعلم الثالث، الذي تضمن تطوير نظام معلومات جغرافي، بحلول تقييم منتصف المدة.[44]

نهاية المدة: محدود

في تقرير التقييم الذاتي لنهاية المدة ذكرت الحكومة أنه قد تم إجراء دراسة باستخدام بيانات عام 2013. [45] تم تطوير إطار منطقي[46] من قبل الحكومة التونسية من أجل مواجيز السياسات المتعلقة بهدف SDG16 لصالح وزارة الداخلية. ومع ذلك، أكدت جهة التنسيق في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لباحث IRM أنه لا يوجد تنسيق حكومي واضح لتنفيذ هذا الالتزام. [47] ونظرًا لعدم وضوح هذا المعلم لم يتمكن الباحث من تقييم مدى اكتماله.

ذكرت الحكومة أن المعلم الثاني، وهو تطوير منصة بيانات مفتوحة تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، قد تم تنفيذه.[48] قام باحث IRM بتقييم الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة ولم يتمكن من العثور إلا على المعلومات الأساسية. وفقًا لمقابلة مع جهة تنسيق OGP،[49] لا يزال تنفيذ المعلم الثالث مستمرًا، وتم التعاقد مع وكالة برمجيات لإجراء تقييم الاحتياجات. عند أخذ جميع المعالم بعين الاعتبار، يظل إتمام هذا الالتزام محدودًا.

هل فتح الحكومة؟

بالنظر إلى الأهمية غير الواضحة لهذا الالتزام بقيم OGP والتطبيق المحدود، فإن هذا الالتزام لم يغير الممارسات الحكومية.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[44] الحكومة التونسية، التقييم الذاتي لمنتصف المدة 2016-2018 ،
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-self-assessment-2016-2018/
[45] الحكومة التونسية، نهاية التقييم الذاتي باللغة العربية http://www.ogptunisie.gov.tn/ar/?p=1154
[46] وثيقة تتضمن أهداف المشروع
[46] مقابلة مع وليد الفهري، رئاسة الحكومة التونسية، 15 مارس 2019.
[47] الحكومة التونسية، تونس التقييم الذاتي لمنتصف المدة 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-self-assessment-2016-2018/
[48] مقابلة مع خالد السلامي، رئاسة الحكومة، تونس العاصمة، 18 مايو 2018.

7. تعزيز الشفافية في قطاع النقل

نص التعهد:
تهدف هذه البوابة إلى توفير الوصول إلى البيانات العامة المتعلقة بقطاع النقل (البري والبحري والجوي) بشكل مفتوح وتسهيل إعادة استخدامها لتطوير أنظمة جديدة وخدمات ذات قيمة مضافة، خاصة في مجال وسائط نقل الركاب عبر خدمة WAP، والهواتف الذكية...

معالم:

- إعداد دراسة عن المشروع لتحديد الأولويات التنظيمية والإجرائية وإعداد المكتب الخلفي للبوابة
- تعريف المواصفات التقنية والوظيفية للبوابة
- تطوير البوابة ووضعها على الإنترنت

المؤسسة المسؤولة: وزارة النقل
تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والإبتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			✔			✔		✔				✔					✔		
																✔					

الهدف من التعهد:

يهدف هذا التعهد إلى توفير المزيد من الشفافية في قطاع النقل. تشمل المعالم الرئيسية إجراء دراسة لتقييم الاحتياجات، وتطوير وإطلاق بوابة ذات صلة بقطاع النقل.

الوضع

منتصف المدة: لم يبدأ

خلال منتصف المدة، بدأت وزارة النقل دراسة جدوى لموقع البيانات المفتوحة. وفقًا للسيد رضا عجرون، حلقة الوصل الحكومية لهذا التعهد، واجه تطوير البوابة بعض التحديات التقنية بما في ذلك اختيار منصة مشتركة لاستضافة البيانات. وأضاف أن المتطلبات التقنية لكل شركة من شركات النقل العمومي مختلفة وأن هذا الاختلاف أخر مرحلة التنفيذ. على هذا النحو، فإن الانتهاء من هذا الالتزام كان محدودا خلال منتصف المدة.

نهاية المدة: مكتمل

في أوت 2018 أطلقت وزارة النقل موقعًا إلكترونيًا تضمن مجموعات بيانات متعددة.[50] تحتوي مجموعات البيانات على جداول زمنية وأسعار لـ 27 شركة تابعة لوزارة النقل. تتضمن المعلومات المنشورة تفاصيل عن أساطيل الشركات الوطنية للنقل البحري والجوي والبري. كانت الأسعار والجداول الزمنية متاحة بشأن خمسة

من الشركات فقط. تلقت وزارة النقل المساعدة من منظمة فيلق المتطوعين للخدمات المالية (FSVC) الذي يدعم برنامجا تونسيا يسمى "أنشر" "Onshor".[51] سمح دعم FSVC للوزارة بتسريع تنفيذ المنصة إلى حد كبير باستخدام حل إطار عمل البيانات المفتوح، CKAN (شبكة المعرفة الشاملة للأرشيف)، والذي يوفر نموذجًا سهلاً لتحميل البيانات المفتوحة.[52] تمت إضافة نظام تحديد المواقع GPS إلى التعهد لاحقًا، ولكن تم تأجيل التنفيذ بسبب نقص في الموارد والمعرفة والوقت.

على الرغم من إطلاق موقع الويب وبالتالي إتمام التعهد رسميًا، فإن كمية البيانات المقدمة لا تزال محدودة ويحتاج تطوير النظام الأساسي إلى تحسين.

هل فتح الحكومة؟
النفاذ إلى المعلومة: هامشي

بشكل عام تظل المعلومات حول وسائل النقل العمومي في تونس غير موجودة أو محدودة. وقد وعد هذا الالتزام بتعزيز الشفافية في قطاع النقل. ومع ذلك، كانت المعالم غامضة، ولم يكن من الواضح كيف ستحقق الحكومة أهدافها، لا سيما في مجال تحسين النفاذ إلى المعلومة.
من بين البيانات المنشورة هناك معلومات حول تسعير معظم وكالات النقل العمومي المملوكة من طرف الدولة، وأسطولها وجداولها الزمنية العادية. أيضا، يمكن العثور على معلومات بشأن محطات النقل البري الإقليمية الرئيسية وعناوينها في تنسيق البيانات المفتوحة. ومع ذلك، لا يتضمن موقع الويب معلومات عن الميزانية والمداخيل، ومعظم المعلومات المتاحة على الموقع تتعلق بالخدمات اللوجستية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال استغلال البيانات غير سهل بالنسبة للمستخدم.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟
لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[50] مقال بالفرنسية بعنوان: "تونس، وزارة النقل تتبنى نظام بيانات مفتوحة"
https://www.leconomistemaghrebin.com/2018/10/29/ministere-transport-open-data/
[51] مقابلة باحث IRM مع رضا عرجون، وزارة النقل، 20 أبريل 2018.
[52] مقابلة باحث IRM مع رضا عرجون، وزارة النقل، 20 أبريل 2018.

8. تعزيز الشفافية المالية والضريبية

نص التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى تكريس مبدأ العدالة الضريبية وتشجيع دافعي الضرائب على احترام واجباتهم في هذا الجانب. كما هدف إلى زيادة موارد ميزانية الدولة من خلال استغلال أفضل للطاقة الضريبية، خاصة عن طريق خفض النفقات الضريبية.

معالم:
يتطلب تحقيق هذا الالتزام نشر تقريرين:

- تقرير سنوي عن النفقات الضريبية يكون مرافقا لتقرير الميزانية السنوية المقدم إلى البرلمان
- تقرير سنوي عن الامتثال الضريبي

المؤسسة المسؤولة: وزارة المالية

تاريخ البدء: أوت 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية / نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			✔						✔			✔				✔			
														✔							

الهدف من التعهد:
يهدف هذا الالتزام إلى زيادة الشفافية المالية والضريبية من خلال إصدار تقريرين سنويين. يتضمن التقرير الأول معلومات حول المزايا الضريبية والإعفاءات التي تقدمها الدولة للجهات العمومية والخاصة. ويتعلق التقرير الثاني بالامتثال الضريبي، والذي من شأنه الكشف عن معلومات بخصوص مقدار الضرائب التي تم جمعها والمصادر التي تم منها جمع هذه الضرائب.

الوضع
منتصف المدة: محدود
كان استكمال هذا التعهد محدودًا خلال تقييم منتصف المدة. تم تغيير حلقة الوصل الخاصة بالالتزام أثناء مرحلة التنفيذ. منذ ذلك الحين، لم تتمكن حلقة وصل OGP داخل الحكومة أو باحث IRM من العثور على معلومات جوهرية تؤكد تنفيذ الالتزام. تقر الجهة المخاطبة الحالية بشأن OGP من داخل الحكومة بأنه "يجري القيام ببعض العمل" لتنفيذ هذا الالتزام، لكن باحث IRM لم يتمكن من التحقق من ذلك.

نهاية المدة: محدود

لم يتغير وضع تنفيذ هذا التعهد بنهاية المدة. على الرغم من المحاولات المتعددة من خلال قنوات مختلفة، لم تتوفر معلومات إضافية سواء للمنظمات غير الحكومية الممثلة في اللجنة التوجيهية لـ OGP أو بباحث IRM. يسجل تقرير التقييم الذاتي الحكومي أيضًا إتمام هذا الالتزام باعتباره محدودًا.

هل فتح الحكومة؟
النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير

في حين أن نشر تقريرين كان يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحسين انفتاح الحكومة، فإن إتمام هذا الالتزام بشكل محدود جعل أن الممارسة الحكومية لم تتغير.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟
لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[53] تقرير التقييم الذاتي الحكومي لخطة العمل 2016-2018

http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1154

9. وضع إطار قانوني لعرائض المواطن

نص التعهد:
إنشاء آلية جديدة لتقديم العرائض الجماعية من أجل تنظيم وتنظيم مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات العمومية. يمثل هذا الالتزام آلية أساسية من شأنها تعزيز مشاركة المواطنين في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

معالم:

- إعداد إطار قانوني لتنظيم الالتماسات الجماعية.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص التعهد. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية / نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة			✔			✔					✔			✔				✔			

الهدف من التعهد:
يهدف التعهد إلى إنشاء الأساس القانوني لتمكين المواطنين من تقديم عرائض للحكومة والبرلمان. في الماضي، لم تكن هناك قوانين لتوفير هذه الفرصة للمواطنين.

الوضع:
منتصف المدة: محدود

تم الانتهاء من هذا التعهد بحلول منتصف المدة. أعدت رئاسة الحكومة المذكرة المتعلقة بصياغة قانون العرائض.[54] أثناء عملية صياغة مشروع القانون لم تتشاور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني. قدمت الحكومة مشروع القانون إلى المكتب في البرلمان الذي يراجع مشاريع القوانين ويحدد ما إذا كان ينبغي تقديم مشروع القانون للمناقشة والتصويت في البرلمان. بيد أن المكتب لم يرى أن مشروع القانون هذا له أولوية.

نهاية المدة: محدود

بحلول نهاية المدة ظل إتمام هذا التعهد محدوداً. صرح المسؤولون الحكوميون لباحث IRM أنهم لم يتلقوا أي رجع صدى من البرلمان على الرغم من المحاولات المتعددة.

[54] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

هل فتح الحكومة؟

المشاركة المدنية: لم تتغير

لم يغير هذا الالتزام من المشاركة المدنية لأنه لم يصل إلى مستوى كبير من الإنجاز من شأنه أن يؤدي إلى تغييرات في الممارسات الحكومية.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

10. تطوير منصة إلكترونية متكاملة لتقديم العرائض والإبلاغ عن الفساد (الأشخاص الإلكترونيون)

نص التعهد:
ستساهم هذه المنصة في مكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المواطنين. باستخدام قنوات متعددة (الموقع الإلكتروني- مركز الاتصال-الرسائل القصيرة-الزيارات المباشرة للمواطنين)، سيكون النظام بمثابة محطة واحدة لتلقي شكاوى المواطنين والإبلاغ عن حالات الفساد. سيتم إرسال هذه الشكاوى إلى هياكل عمومية مختلفة على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية. يضمن النظام متابعة هذه العرائض خلال عملية معالجتها. بالإضافة إلى ذلك، سيسمح هذا المنبر بنشر إحصائيات دقيقة ومصنفة عن إخطارات الشكاوى وقضايا الفساد التي تتعامل معها كل منظومة عمومية.

معالم:
سيتم تنفيذ هذا النظام على مراحل لتغطية جميع الهياكل العمومية. تهم المرحلة الأولى 10 هياكل عمومية تجريبية.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة
تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** مارس 2018

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص التعهد للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة			✔		✔	✔	✔	✔			✔			✔	✔				✔		

الهدف من التعهد:
تم نقل هذا التعهد من خطة العمل الأولى. يهدف الالتزام إلى تحسين التفاعل بين المواطنين والحكومة من خلال توفير مركز خدمات شامل للإبلاغ عن الفساد.

للإبلاغ عن حوادث الفساد في تونس يتم استخدام الأساليب التقليدية مثل الاتصال على الخط الساخن المجاني أو تقديم شكوى شخصية. ليست هناك إمكانية لإرسال التقارير من خلال منصة على الإنترنت. يهدف هذا الالتزام إلى توفير منصة عبر الإنترنت للمواطنين لتقديم التقارير من خلال بوابة ويب وتلقي ردود من الحكومة.

الوضع
منتصف المدة: محدود

كان إتمام الالتزام محدودا بحلول تقييم منتصف المدة. تم إطلاق الموقع وتشغيل المنصة من الناحية التقنية. كان من المفترض أن يتم استخدام تصميم التعهد بشكل مشترك بين الحكومة وهيئة مكافحة الفساد لمراجعة التقارير وتقديم الردود عليها. ومع ذلك ، ظلت إدارة المنصة مثار خلاف. هذا الوضع أخر التنفيذ الكامل للالتزام. اعتبرت منظمات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد أنه لا ينبغي للحكومة أن تدير المنصة لأنها قد تقف إلى جانب مؤسساتها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد منظمات المجتمع المدني أن الحكومة لن تكون قادرة على معاقبة الانتهاكات مع ضمان خصوصية أصحاب الشكاوى.[55]

نهاية المدة: معتبر

بحلول نهاية المدة، كان إتمام هذا التعهد قد تم بشكل معتبر. كان الموقع تم إطلاقه وكان يعمل. ومع ذلك، لم يدرج الموقع أي تقارير عن الفساد أو اقتراحات للتحسين كما هو مذكور في الالتزام.
أثناء بعض المحاولات من باحث IRM الدخول إلى الموقع، ظهرت أخطاء تقنية ولم يتم تحميل المحتوى. ومع ذلك، فإن الموقع متاح. للدخول إليه ينبغي إنشاء اسم مستخدم وكلمة مرور. يسمح الموقع للمستخدم بوضع طلب أو تقرير ثم تتبع تقدمه. يمكن للمواطنين استخدام النظام لتقديم طلب أو شكوى أو تقرير. يمكنهم اختيار المؤسسة الحكومية التي يريدون التوجه إليها. يمكن للمستخدم اختيار الوسيلة التي يريد من خلالها أن يتم إشعاره، والتحقق من أين وصل وضع الطلب أو الشكوى ومراجعة الرد عليهما وفي النهاية إتمام استطلاع رضا المستخدم.[56]
وفقًا لتقرير التقييم الذاتي لنهاية المدة، تم إطلاق المنصة مع روابط إلى عشر مؤسسات حكومية خلال فترة تنفيذ خطة العمل.[57]
وفقًا لنتائج توصل إليها باحث IRM، لم تتوصل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى اتفاق بشأن إدارة المنصة.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير
المشاركة المدنية: هامشية
المساءلة العامة: لم تتغير
إنشاء قناة يتركز فيها تلقي شكاوى المواطنين أو التقارير هو تغيير إيجابي في ممارسة الحكومة من حيث إشراك المواطنين. رغم ذلك، كان تطبيق البوابة لا يزال حديثًا وفي مرحلة التطوير التجريبي. اقتصرت الروابط للمؤسسات الحكومية التي يمكن أن تخضع لتلقي الشكاوى أو الطلبات أو التقارير من المواطنين على عشرة. يتطلب الموقع إنشاء اسم المستخدم وكلمة المرور لتسجيل الدخول مما قد يثني البعض عن الدخول أو يخلق حواجز أمامهم. بينما يمكن تقديم التقارير، لا توجد تقارير متاحة أو توصيات للتغيير ، وهو ما لا يسمح بتغير ممارسات المساءلة.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

هذا الالتزام يعتبر مكتملاً من قبل الحكومة وبالتالي لم يتم نقله.

---

[55] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/
[56] منصة متاحة على الرابط التالي:
https://www.e-people.gov.tn/op/opGuide/getOpGuide.do?currMenuId=100171

[57] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018

http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1154

11. تطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار حول السياسات العمومية

نص التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى إشراك الشباب في تطوير وتنفيذ مبادئ الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز مشاركتهم وإيجاد الأدوات التي تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم وإيصال صوتهم إلى المسؤولين العموميين وصناع القرار فيما يتعلق بالسياسات والبرامج العمومية المختلفة وخاصة الإجراءات المدرجة في NAP-OGP 2016-2018.

معالم:

- تطوير منصة إلكترونية تتيح للشباب تقديم ملاحظات بشأن خدمات عمومية مختارة والتي تستدعي من الهيئات العمومية المسؤولة الاستجابة ومعالجة القضايا المثارة.
- إنشاء مجالس محلية بصورة مشتركة (الحكومة / منظمات المجتمع المدني) يجب أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني والسلطات العمومية مع حضور كبير للشباب. الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو خلق مساحة تسهل النقاش حول نقاط رئيسية والفرص المتاحة على النحو الذي تصوغه منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب التي يمكن للحكومة أن تستجيب لها.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الشباب والرياضة
تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			✔	✔	✔	✔			✔			✔	✔				✔		

الهدف من التعهد:

يهدف التعهد إلى سد الفجوة بين الحكومة والشباب في تونس من خلال تقديم إجراءات عبر الإنترنت وغيره للرفع من مشاركة الشباب في صنع القرار. تشمل هذه التدابير:

- إنشاء منصة تفاعلية عبر الإنترنت
- إنشاء مجالس محلية

الوضع

منتصف المدة: محدود

عملت اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي مع الحكومة على تنفيذ هذا التعهد. شاركت[60] اليونسكو في تعيين خبير استشاري للعمل على تطوير اختصاصات المنصة الإلكترونية الجديدة.[59]نظمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤتمرا ودعت قادة الشباب من المنظمات غير

الحكومية والمسؤولين الحكوميين وموظفي وزارة الشباب والرياضة لمناقشة تنفيذ المنصة.[60] وافق البنك الدولي على إقامة شراكة مع وزارة الشباب والرياضة لتنفيذ هذا الالتزام بما يتماشى مع دورها في دعم تونس في جهود شراكة الحكومة المفتوحة (OGP).[61] قررت وزارة الشباب والرياضة والشركاء الثلاثة إنشاء نموذج تجريبي لهذا المشروع من خلال اختيار خمس دور للشباب في مناطق مختلفة من تونس لإنشاء مجالس محلية. هذه المواقع هي: التضامن وتستور ودوار هيشر وقلعة سنان وحزوة.[62] حسب تقييم منتصف المدة، تمت صياغة اختصاصات المنصة على الإنترنت.

نهاية المدة: محدود

إلى جانب اختيار المناطق المستهدفة ومشروع اختصاصات المنصة عبر الإنترنت، لم يكتمل تنفيذ مجالس الشباب وتطوير الموقع الإلكتروني. لذلك، فإن إتمام هذا الالتزام ظل محدودا.[63]

هل فتح الحكومة؟

المشاركة المدنية: لم تتغير

هذا الالتزام لم يفتح الحكومة فيما يتعلق بالمشاركة المدنية بسبب محدودية إنجازه. عبر أعضاء منظمات المجتمع المدني الممثلين في مجموعة أصحاب المصالح المتعددة عن شكوكهم حول تحقيق الالتزام، حيث أرجعوا التحديات التي تواجه الالتزام إلى وجود مقاربة من أعلى إلى أسفل Top-down approach.[64]

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

تم نقل هذا التعهد مع بعض التعديلات.

---

[58] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018

https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

[59] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018

https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

[60] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018

https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/

[61] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018

[62] مقابلة مع إبراهيم الغندور ومعتز شواشي، البنك الدولي، تونس، 17 مايو 2018.

[63] مقابلة مع سلمى بن خليفة نغرا، اليونسكو، 10 مايو 2018.

[64] مقابلة مع أسماء شريفي، 10 مايو 2018.

12. اعتماد مرجعية حوكمة الشركات على المستوى القطاعي

نص التعهد:

بعد صياغة المرجعية الوطنية للحوكمة "RNG" خلال فترة تنفيذ خطة عمل OGP الوطنية الأولى، يهدف هذا التعهد إلى إرساء مبادئ وآليات الحوكمة في القطاعين العام والخاص. سوف يكون التركيز على مأسسة هذا المرجع الوطني على مستوى عدد معين من المؤسسات العامة والخاصة.

معالم:

- تنظيم تدريب للمدربين (10) والمدققين (10) والمساعدين (10) في مجال المساعدة التقنية وفقًا للمرجعية الوطنية للحوكمة
- وضع المرجعية الوطنية لحوكمة الشركات ابالشركات العمومية والخاصة.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			غير واضح				✔					✔				✔			
														✔							

الهدف من التعهد:

هذا التعهد له نفس موضوع الالتزام 6 في خطة العمل السابقة. بينما كان يهدف في خطة العمل السابقة إنشاء إطار مرجعي وطني لحوكمة الشركات، فقد ركز الالتزام في خطة العمل 2016-2018 على إرساء مبادئ وآليات حوكمة الشركات في القطاعين العام والخاص. وقد أدرجت رئاسة الحكومة هذا الالتزام كمرحلة ثانية تنضاف إلى الأسس التي أرسيت في المرحلة السابقة. نتج عن الالتزام تطوير دليل ممارسة بناءا على الأخلاقيات للوقاية من الفساد. كما ورد في تقرير نهاية المدة لخطة العمل الأولى، لم يتضح مدى استخدام هذا الإطار المرجعي على نطاق واسع.

الوضع:

منتصف المدة: محدود

كان تنفيذ الالتزام أثناء تقييم منتصف المدة محدودًا. يذكر تقرير التقييم الذاتي الحكومي لمنتصف المدة أن بعض المؤسسات الحكومية طلبت اعتماد مرجع لكن لم يتم منح أي منها ذلك.[65] [66] يذكر تقرير منتصف المدة أيضًا أن العديد من الدورات التدريبية قد تم إعدادها، لكن باحث IRM لم يتمكن من التأكد ما إذا كانت قد أجريت خلال هذا الوقت.

نهاية المدة: محدود

يذكر تقرير التقييم الذاتي الحكومي في نهاية المدة أنه تم إجراء ثلاث دورات تدريبية.[67] أكدت مقابلة مع وليد الفهري من رئاسة الحكومة أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء آخر منذ منتصف المدة.[68] يظل تنفيذ الالتزام أثناء تقييم نهاية المدة محدودا.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير
المشاركة المدنية: لم تتغير
المساءلة العامة: لم تتغير

هذا التزام داخلي وقد تم تقييمه بواسطة IRM على أنه غير مرتبط بقيم OGP. بالإضافة إلى ذلك، بسبب الإتمام المحدود أثناء التنفيذ، لم يغير هذا الالتزام ممارسة انفتاح الحكومة.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[65] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018:

https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-self-assessment-2016-2018/

[66] تقرير OGP الخاص بتونس لمنتصف المدة لـ 2016-2018:

https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-self-assessment-2016-2018/

[67] الحكومة التونسية، نهاية التقييم الذاتي باللغة العربية:

http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1154

[68] مقابلة مع وليد الفهري، رئاسة الحكومة، تونس، أبريل 2019.

13. تطوير تطبيقات الهاتف المجمول التي يمكن تنزيلها على الهاتف المحمول لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والنهج التشاركي

نص التعهد:
نظرا لإمكانات الخدمات التي يوفرها الهاتف المحمول في تحسين شفافية وفعالية الخدمات العمومية ووضعها أمام المساءلة، فإن هذا التعهد يسعى إلى تسهيل الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة واستخدامها في عدة مجالات مثل التعليم والنقل والصحة إلخ.. .

معالم:

- تحديد قائمة بالخدمات العمومية التي سيتم تطويرها من خلال تكنولوجيا الهاتف المحمول.
- تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختارة.
- الترويج لخدمات الهاتف المحمول التي يتم تطويرها.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** ديسمبر 2017

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	مغتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة		✔			غير واضح				✔					✔				✔			

الهدف من التعهد:

يهدف التعهد إلى تعزيز استراتيجية الحكومة "الحكومة الإلكترونية 2020" من خلال توفير تطبيقات الهاتف المحمول التي من شأنها زيادة تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق تكنولوجيا الهاتف المحمول.

الوضع

منتصف المدة: معتبر

تم تنفيذ التعهد بشكل معتبر بحلول منتصف المدة. اختارت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة قائمة من 12 تطبيقًا للهاتف المحمول وطورتها من خلال شركة خاصة. غطت هذه التطبيقات مجالات مثل توقعات الطقس والخدمات البريدية وخدمات القطارات والتواصل بين المدارس وأولياء أمور التلاميذ. تم تطوير هذه التطبيقات من قبل وحدة الحكومة الإلكترونية نيابة عن المؤسسات التي احتاجت إليها. ومع ذلك، عندما تم تسليم التطبيقات إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة، لم يتخذ البعض الخطوات اللازمة لتقديم التطبيقات إلى المستخدمين المقصودين. تفتقر بعض هذه المؤسسات الحكومية إلى التمويل، بينما تفتقر مؤسسات أخرى إلى القدرة التقنية اللازمة. ونتيجة لذلك، لم تصبح هذه التطبيقات متاحة على الإنترنت.

حاولت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة أولاً مواجهة هذا التحدي من خلال تولي مسؤولية عملية الاستضافة، لكنها واجهت في وقت لاحق صعوبة مالية، وبالتالي تخلت عن الفكرة.[69]

نهاية المدة: معتبر

لم يحرز تقدم في إتمام هذا التعهد منذ تقييم منتصف المدة. تعمل وحدة البيانات المفتوحة والحكومة الإلكترونية مع الشركاء من مؤسسات عمومية أخرى (مثل شركة القطار) الذين من المفترض أن يستخدموا التطبيقات لتحسين تقديمهم للخدمات. اعتبرت الحكومة أن إتمام هذا الالتزام تم بشكل معتبر حيث تم الانتهاء من اثنين من المعالم الرئيسية.[70] ومع ذلك، لم تكن التطبيقات تعمل لأنه لم يتم تحميلها على خادم server لتصبح متاحة للمستخدمين.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير
المشاركة المدنية: لم تتغير
المساءلة العامة: لم تتغير

نظرًا لأن التطبيقات لم تكن وظيفية وقابلة للتنزيل لم يكن من الممكن تقييم كيفية عملها. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الالتزام إلى صلة واضحة بقيم OGP. لذلك، لم يغير الالتزام الممارسة الحكومية.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[69] راجع تقرير IRM لمنتصف المدة 2016-2018 الخاص بتونس لمزيد من التفاصيل.

[70] مقابلة مع خالد سلامي.

14. تعزيز النفاذ إلى الأرشيف

نص التعهد:

الغرض من التعهد هو تسهيل الوصول إلى عدد مهم من الوثائق التاريخية منذ العهد الحسيني وحتى اليوم. تتميز هذه الوثائق بأصالتها وتفردها وتنوع محتواها وتواريخها ولغاتها (العربية والفرنسية والإنجليزية والتركية والإيطالية والعبرية).

سيوفر فتح هذه المستندات فوائد لا حصر لها للعديد من المستخدمين، وخاصة للباحثين ومطوري تطبيقات الويب / المحمول في العديد من المجالات.

معالم:

- تطوير منصة أرشيف للسماح بالوصول إلى الوثائق التي تم ترقيمها.
- تنظيم التدريب في هذا المجال لجميع المتعاملين مع الوثائق من أجل الحصول على المهارات اللازمة فيما يتعلق بتنظيم وتصنيف وتشفير الوثائق.

المؤسسة المسؤولة: الأرشيف الوطني التونسي

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية :هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		النصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة			✔		✔					✔			✔					✔			
														✔							

الهدف من التعهد:

لم تكن وثائق الأرشيف الوطني التونسي متاحة على الإنترنت ولم يكن موقع الويب الخاص بها يعمل. يهدف هذا الالتزام إلى تطوير منصة لتوفير الوصول إلى الأرشيف الوطني من خلال إنشاء بوابة جديدة تحتوي على أرشيفات رقمية وتدريب موظفيها على الرقمنة والترميز والتصنيف.

الوضع:

منتصف المدة: لم يبدأ

لم يبدأ تنفيذ هذا التعهد بحلول تقييم منتصف المدة. طلب باحث IRM معلومات حول تنفيذ هذا الالتزام لكنه لم يتلق أي دليل من الأرشيف الوطني أو الحكومة.

نهاية المدة: محدود

أكدت اللجنة الوطنية التوجيهية التابعة لـ OGP الوطنية لباحث IRM أن نقص التمويل حال دون تنفيذ هذا الالتزام. أكد تقرير نهاية التقييم الذاتي الذي أجرته الحكومة أنه تم تطوير مرجع اختصاصات.[71]

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: لم يتغير

حيث أن لم يبدأ تنفيذ هذا التعهد، يظل وضع الحكومة بالتالي على حاله.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

[71] الحكومة التونسية، التقييم الذاتي لنهاية المدة:

http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1154

15. تطوير آلية إلكترونية لضمان شفافية توظيف الموظفين العموميين

نص التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى تسهيل النفاذ إلى المعلومة لجميع الباحثين عن عمل وخاصة فرص العمل في القطاع العام. سيعزز ذلك مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص لضمان اختيار الشخص الأكثر قدرة على شغل منصب على أساس الجدارة. ويشير التعهد إلى حق كل فرد في أن يتم أخذه بعين الاعتبار ويعامل بعدل حين التقدم لأي وظيفة في القطاع العام يكون مؤهلا لها.
الهدف من هذا الالتزام أيضًا هو التقليل من خطر الفساد والمحسوبية حيث أن انعدام الشفافية قد يتيح الفرصة لتلقي الرشاوى أو تمكين بعض الأشخاص من الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.
معالم:
تطوير آليات إلكترونية لنشر المعلومات حول فرص العمل من طرف الوزارات والمؤسسات والشركات العمومية، ولا سيما عقود الوكالة بصورة استثنائية.

المؤسسة المسؤولة :المديرية العامة، وزارة التكوين المهني والتشغيل.

نظرة عامة على التعهد	الخصوصية				صلته بقيم OGP (كما هو مكتوب)				الأثر المحتمل				الإتمام		التصفية نهاية المدة		هل فتح الحكومة؟				
	لا شيء	منخفض	متوسط	عال	النفاذ إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العمومية	التكنولوجيا والابتكار لأجل الشفافية والمساءلة	لاشيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	لم يبدأ	محدود	معتبر	مكتمل	ساء	لم يتغير	هامشي	كبير	مبهر
1.بصفة عامة				✔	✔					✔						✔			✔		
																✔					

تاريخ البدء: جوان 2016 **تاريخ الانتهاء:** جويلية 2018

ملاحظة افتتاحية: هذه نسخة مختصرة من نص الالتزام. للحصول على نص الالتزام الكامل من خطة العمل الوطنية التونسية ، راجع هنا.

الهدف من التعهد:
يهدف هذا التعهد إلى تحسين الشفافية في اختيار الموظفين العموميين والمتعاقدين والمسؤولين الدائمين.
من خلال هذا الالتزام خططت وزارة التكوين المهني لإنشاء موقع إلكتروني يجمع كل فرص العمل في القطاع العام. قبل تنفيذ هذا الالتزام، تم نشر إعلانات في بوابات حكومية مختلفة على الإنترنت، لكن لم يتم تجميعها مطلقًا في بوابة مملوكة / مدارة بطريقة عمومية.

الوضع
منتصف المدة: مكتمل

تم تنفيذ الالتزام بالكامل في صيف عام 2016. عقدت وزارة التكوين المهني مؤتمرا صحفيا[72] لعرض الموقع.[73] ومع ذلك، يظهر الموقع "غير آمن" في معظم برامج تصفح الإنترنت نظرا لعدم توفره على شهادة في هذا الجانب. يعد تحسين محرك البحث مشكلة أيضًا لأن الموقع لا يظهر في محركات البحث.

تحديث نهاية المدة

عند تصفحه في تقييم نهاية المدة، تضمن الموقع إعلانات عن وظائف عمومية شاغرة. رغم ذلك، عند تصفح الموقع أكثر، وجد باحث IRM أن بعض الإعلانات كانت متوفرة في صيغة ورقية ولكن ليس على الموقع الإلكتروني. هذا يعني أن الموقع لم يتحول بعد إلى المنصة المركزية الجامعة التي صمم من أجلها.

هل فتح الحكومة؟

النفاذ إلى المعلومة: هامشي

من شأن إتمام هذا الالتزام أن يوفر للحكومة أداة لتعزيز الشفافية والحد من التصور السائد عن وجود الفساد في عملية التوظيف الحكومية. و قبل تنفيذ هذا الالتزام، كان على المواطنين التونسيين التقدم للوظائف الحكومية باستخدام الطرق التقليدية، مثل زيارة المكاتب الحكومية أو التحقق من إعلانات الوظائف في الصحف الكبرى.

على الرغم من أن تجميع الإعلانات العامة لتوظيف الموظفين العموميين أمر مهم، إلا أنه لا يتم تطبيقه بشكل منهجي من قبل جميع المؤسسات الحكومية، مما يعني أنه لا تعرض جميع المؤسسات الوظائف الشاغرة على الموقع الإلكتروني.

هل نقل التعهد إلى خطة عمل أخرى؟

لم يتم نقل هذا التعهد إلى خطة العمل التالية.

---

[72] الصباح الأسبوعي، "قرار حكومي: بوابة وطنية وموحدة لمناظرات الانتداب بالقطاع العمومي".

http://www.assabah.com.tn/article/123906/قرار-حكومي-بوابة-وطنية-وموحدة-لمناظرات-الانتداب-بالقطاع-العمومي

[73] وزارة التكوين المهني والتشغيل:

https://www.concours.gov.tn/

ملاحظة منهجية

يستند تقرير نهاية المدة إلى البحث المكتبي والمقابلات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. يبني تقرير IRM على ما سبق من نتائج تقرير التقييم الذاتي للحكومة وتقييمات أخرى للتقدم الحاصل التي أنجزت من قبل المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية، وأيضا تقرير IRM المرحلي السابق.

تم إجراء البحث بشكل رئيسي من خلال المقابلات عبر الإنترنت والمؤتمرات الهاتفية مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والناشطين وأعضاء اللجنة التوجيهية لـ OGP.

ركز البحث على نتائج تقييم منتصف المدة لـ IRM، والتقييم الذاتي الحكومي في منتصف المدة والمراحل النهائية.

أمير صفاقسي مستشار في السياسة العامة وأخصائي رصد وتقييم، وهو حاصل على شهادتي ماستر، واحدة في إدارة التنمية من الجامعة الأمريكية، وواحدة في علوم الكومبيوتر من المعهد الوطنية للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في تونس. اشتغل مستشارا في وزارة الشبيبة والرياضة واشتغل أيضا مستشارا إداريا في القطاع الخاص.

تسعى شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) إلى ضمان تعهدات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الحوكمة. تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة في شراكة الحكومة المفتوحة على بتقييم وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين المساءلة.